

٢٠٢١ يونيو ٣

السادة/ إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية
الأستاذة/ هبة الصيرفي- نائب رئيس الشركات المقيدة ومدير إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

نشرف بأن نرفق لسيادتكم محضر الجمعية العامة غير العادية لشركة المجموعة المالية هيرميس القابضة
والتي انعقدت يوم الاحد الموافق .٢٠٢١/٥/٣٠

ونفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،

هانز ادناه نسليم
رئيس علاقات المستثمرين



الموضوع الأول

- التقرير في اعتماد تطبيق نظام إثابة وتحفيز العاملين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بشركة المجموعة المالية هيرميس القابضة وشركتها التابعة من خلال منح أسهم مجانية، وتلویض مجلس الإدارة في صياغة النظام واعتماده من الهيئة العامة للرقابة المالية وإدخال آلية تعديلات تطبيقها الهيئة لتطبيق النظام.

القرار

أنه في ضوء بيان الأنصاص المعروض وفقاً لأحكام المادة رقم (50) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية والمادة (61) من الإجراءات التنفيذية لها المنصورة على شاشات البورصة المصرية بتاريخ 2021/4/21، و في ضوء النظام المقترن من مجلس إدارة الشركة لإثابة وتحفيز العاملين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ونموج عقد منح الأسهم المعروضين على الجمعية والمنشورين على الموقع الإلكتروني للشركة ومنصة التصويت الإلكتروني، وافقت الجمعية العامة غير العادية بنسبة 92.7% من الأصوات الحاضرة على الآتي :

أولاً : النظام المقترن من مجلس إدارة الشركة الخاص بتطبيق نظام إثابة وتحفيز العاملين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بشركة المجموعة المالية هيرميس القابضة من خلال منح أسهم مجانية، وكذلك نموج عقد منح الأسهم وفقاً لنظام الإثابة والتحفيز الخاص بالشركة القابضة والشركات التابعة وذلك طبقاً للقرار الوزاري رقم 282 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركة الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981. كما وافقت الجمعية على أن تكون مدة هذا النظام خمس سنوات تبدأ من 1 يناير 2021، وعلى أن تكون فترة الحظر ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ بداية النظام.

ثانياً : تلویض السيدة/ رئيسة مجلس الإدارة في ادخال آلية تعديلات على النظام المقترن ونموج عقد منح الأسهم في ضوء المناقشة مع الهيئة العامة للرقابة المالية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة قانوناً لاعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية لنظام الإثابة والتحفيز ونموج عقد منح الأسهم، ولها حق تلویض الغير في ذلك. وعلى أن تكون للجمعية سلطة إلغاء أو تعديل النظام مع عدم الأخذ بحقوق المستثمرين.

ثالثاً : تلویض مجلس إدارة الشركة في اتخاذ إجراءات إصدار الأسهم المخصصة لنظام الإثابة و التحفيز و تعديل المادتين 6 و 7 من النظام الأساسي للشركة تبعاً لذلك.

الموضوع الثاني

- تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة وذلك كما يلى:

(أ) تعديل المواد (10)، (16)، (40) و (49) لحذف أي إشارة إلى الأسهم لحامليها التي تم إلغاؤها بموجب القانون 17 لسنة 2018، وإلى المساهمين من حملة تلك الأسهم؛

(ب) تعديل المادة (37) من النظام الأساسي للشركة ليشمل مكان انعقاد الجمعيات العامة محافظتي القاهرة والجيزة وحذف الإشارة إلى حائز الأسماء لحامليها؛

(ج) وتعديل المادة (19) من النظام الأساسي للشركة في شأن تشكيل مجلس إدارة الشركة وفقاً لمتعلقات قواعد القيد وشطب الأوراق المالية وقواعد الحكومة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يتم تعديتها من وقت إلى آخر، بالإضافة إلى تقويض لجنة الترشيحات المنتسبة من المجلس بوضع شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

القرار

وبعد نظر الجمعية العامة غير العادية في الموضوع طبقاً لما هو معروض ، أصدرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة بنسبة 92.7 % على هذا القرار على النحو التالي:

أولاً: تعديل المواد (10)، (16)، (40) و (49) لحذف أي إشارة إلى الأسهم لحامليها التي تم إلغاؤها بموجب القانون 17 لسنة 2018، وإلى المساهمين من حملة تلك الأسهم.

المادة (10) قبل التعديل

تنقل ملكية الأسهم باتمام قيد تداولها ببورصة الأوراق المالية أو بقيد العملية لديها - إذا كانت الأسهم غير مقيدة بها - ويتم اثبات هذا التصرف في سجل خاص لدى الشركة خلال أسبوع من تاريخ إخبارها بذلك سواء من البورصة أو من صاحب الشأن.

امين السر فارزا الاصوات

رئيس الاجتماع
محمود رجب

وبالرغم من انتقال الملكية بظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال ينضوي التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ انتقال الملكية وإذا كان نقل ملكية السهم تنفيذاً لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم، وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك.

وفي جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه.
كما تنتقل ملكية الأسهم لحامليها - إن وجدت - بمجرد التسليم، ولا يجوز تحويل الأسهم لحامليها - إن وجدت - إلى أسماء أو العكس.

المادة (10) بعد التعديل

تننتقل ملكية الأسهم باتمام قيد تداولها ببورصة الاوراق المالية أو بقيد العملية لديها - إذا كانت الأسهم غير مقيدة بها - ويتم إثبات هذا التصرف في سجل خاص لدى الشركة خلال أسبوع من تاريخ اخطارها بذلك سواء من البورصة أو من صاحب الشأن.

وبالرغم من انتقال الملكية بظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال ينضوي التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ انتقال الملكية وإذا كان نقل ملكية السهم تنفيذاً لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم، وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك.

وفي جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه.

المادة (16) قبل التعديل

تدفع الارباح المستحقة عن السهم الاسعى لأخر مالك له ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة من السهم سواء كانت حصصاً في الارباح او نصيباً في موجودات الشركة، ويدفع ربع السهم لحامليه - إن وجد - مقابل الكوبيون المستحق عند الربع ولو كان منفصلأ عن السهم .

المادة (16) بعد التعديل

تدفع الارباح المستحقة عن السهم الاسعى لأخر مالك له ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة من السهم سواء كانت حصصاً في الارباح او نصيباً في موجودات الشركة.

المادة (40) قبل التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة ان يثبتوا انهم اودعوا اسهمهم في مركز الشركة او أحد البنوك او في احدى الشركات المالية المرخص لها بذلك من الهيئة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل، وذلك بالنسبة لحاملي الأسهم الاسمية ويسرى هذا الحكم على الأسماء لحامليها - إن وجد - في حالة الرغبة في حضور الاجتماع.

المادة (40) بعد التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة ان يثبتوا انهم اودعوا اسهمهم في مركز الشركة او أحد البنوك او في احدى الشركات المالية المرخص لها بذلك من الهيئة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل، وذلك بالنسبة لحاملي الأسهم الاسمية.

المادة (49) قبل التعديل

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصلية او الوكالة، يوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الاصوات ويقتصر التصويت على ملكي الأسهم الاسمية.
كما يدون حضور المساهمين من حاملي الأسهم لحامليها - إن وجدت - في سجل خاص بهم ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من مراقب الحسابات وجامعي الاصوات ويشترط تقديم الاستئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل او باليد مقابل ايصال ويجب مجلس الادارة على أسمدة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة او المصلحة العامة للضرر وإذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتمم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ وذلك مع عدم الالتزام بأحكام المادة (10) من القانون رقم 95 لسنة 1992 ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال واستجواب اعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات بشانها.

رئيس الاجتماع



مراقب الحسابات

مارى ابراهيم



فارزا الاصوات

محمد ديد الله

أمين السر

داليا عز الدين

ويكون التصويت في الجمعية العامة بطريقة علانية مع مراعاة الحقوق المتعلقة بالأسهم الممتازة ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع.
ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو ابراء ذمتهم واخلاط مسؤوليتهم عن الادارة.
ويراعى استخدام اسلوب التصويت التراكمي في اختيار أعضاء مجلس الادارة بما يسمح للمساهم ان يمنع كل الاصوات التي يملكها لمرشح واحد او أكثر من مرشح وبما يسمح بالتمثيل النسبي في مجلس الادارة كلما كان ذلك ممكنا.

المادة (49) بعد التعديل

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصل أو الوكالة، يوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجماعي الاصوات ويقتصر التصويت على مالكي الاسهم الاسمية.
ويشترط تقديم الاستلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل ايصال ويجب مجلس الادارة على استلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ وذلك مع عدم الاخال بمحاكم المادة (10) من القانون رقم 95 لسنة 1992 ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال واستجواب اعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات بشأنها.
ويكون التصويت في الجمعية العامة بطريقة علانية مع مراعاة الحقوق المتعلقة بالأسهم الممتازة ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة أو بعزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الادارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع.
ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو ابراء ذمتهم واخلاط مسؤوليتهم عن الادارة.
ويراعى استخدام اسلوب التصويت التراكمي في اختيار أعضاء مجلس الادارة بما يسمح للمساهم ان يمنع كل الاصوات التي يملكها لمرشح واحد او أكثر من مرشح وبما يسمح بالتمثيل النسبي في مجلس الادارة كلما كان ذلك ممكنا.

ثانياً : تعديل المادة (37) من النظام الأساسي للشركة ليشمل مكان انعقاد الجمعيات العامة محافظتي القاهرة و الجيزه و حذف الإشارة إلى حائزى الأسهم لحامليها.

المادة (37) قبل التعديل

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ويكون لحائزى الأسهم لحامليها . إن وجدت . الحق في حضور الاجتماع دون الاشتراك في التصويت وبدون حضور المساهمين من حائزى الأسهم لحامليها في سجل خاص ولا يجوز انعقاد الجمعية العامة إلا في مدن محافظتي 6 أكتوبر والجيزة.

المادة (37) بعد التعديل

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقاد الجمعية العامة إلا في مدن محافظتي القاهرة و الجيزه.

ثالثاً : وتعديل المادة (19) من النظام الأساسي للشركة في شأن تشكيل مجلس إدارة الشركة وفقاً لمتطلبات قواعد الفيد وشطب الأوراق المالية وقواعد الحكومة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية، كما يتم تعديليها من وقت إلى آخر، بالإضافة إلى تفويض لجنة الترشيحات المنبثقة من المجلس بوضع شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

ثالثاً: تعديل المادة (19) من النظام الأساسي للشركة في شأن تشكيل مجلس إدارة الشركة وفقاً لمتطلبات قواعد الفيد وشطب الأوراق المالية وقواعد الحكومة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية، كما يتم تعديليها من وقت إلى آخر، بالإضافة إلى تفويض لجنة الترشيحات المنبثقة من المجلس بوضع شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

المادة (19) قبل التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مولف من ثلاثة أعضاء على الأقل، وثلاثة عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة، منهم اثنان على الأقل من ذوي الخبرة يختارهما مجلس الإدارة.

رئيس الاجتماع

مراقب الحسابات

فارزا الاصوات

امين السر

سamer mohamed

محمد عبد الله
محمد عبد الله

المادة (١٩) بعد التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل، وثلاثة عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة وفقاً لمتطلبات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وقواعد الحكومة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية، منهم اثنان على الأقل من ذوي الخبرة يختارها مجلس الإدارة.

ويقوم مجلس الإدارة باعتماد القواعد التي تضعها لجنة الترشيحات المنبثقة من المجلس والخاصة بشروط الترشح الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة لكل فئة من الفئات الواجب تمثيلها في المجلس وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات السارية

- الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة ورئيس التنفيذي في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإتمام وتوثيق القرارات المذكورة بعالية وفقاً لما سبق وإدخال التعديلات التي قد تطلبها الجهات الإدارية المختصة والتوفيق على كافة المستندات الالزامية لإتمام ذلك وتلقيح الغير في اتخاذ الإجراءات القانونية الالزامية والتوفيق على عقود تعديل النظام الأساسي للشركة أمام مصلحة الشهر العقاري والغرفة التجارية والتأشير في السجل التجاري لتنفيذ ما سبق نيابة عن الشركة في مواجهة الجهات الإدارية المختصة والهيئة العامة للرقابة المالية.

- الموافقة على تفويض كل من السيد/ إبراهيم موسى إبراهيم والسيد/ أحمد عبد الكريم ناصف والسيد/ محمود عبدالخالق محمود متقدرين في اتخاذ الإجراءات القانونية الالزامية والتوفيق على عقود تعديل النظام الأساسي للشركة أمام مصلحة الشهر العقاري والغرفة التجارية والتأشير في السجل التجاري لتنفيذ ما سبق نيابة عن الشركة في مواجهة الجهات الإدارية المختصة والهيئة العامة للرقابة المالية.

وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة التاسعة والنصف صباح نفس اليوم ،،،،

رئيس الاجتماع

مراقب الحسابات

فارزا الاوصوات

أمين السر

أقرار

أقر بأن المسطر السابق نسخة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة المجموعة المالية هيرميس القابضة المنعقدة بتاريخ 30/5/2021 طبقاً للثابت بدقير اجتماعات الجمعيات العامة المؤوث للشركة وأنني مسؤول مسئولية كاملة عما ورد به دون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للرقابة المالية أو الحكومة قبل الشركة أو الغير .

من ذوى القبار

رئيس مجلس الإدارة

